استئناف المدفوعات التحويلية من لجنة الامم المتحدة للتعويضات

الكويت: ارتفاع أسعار النفط يساهم في الاقتراب من سد عجز الميزانية هذا العام

مستوى العجز بلغ 9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي على خلفية زيادة النفقات

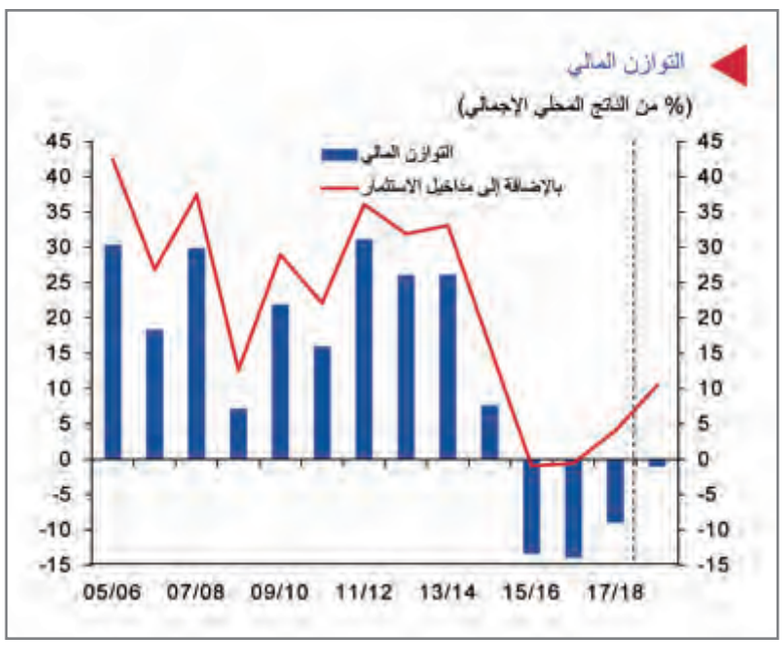

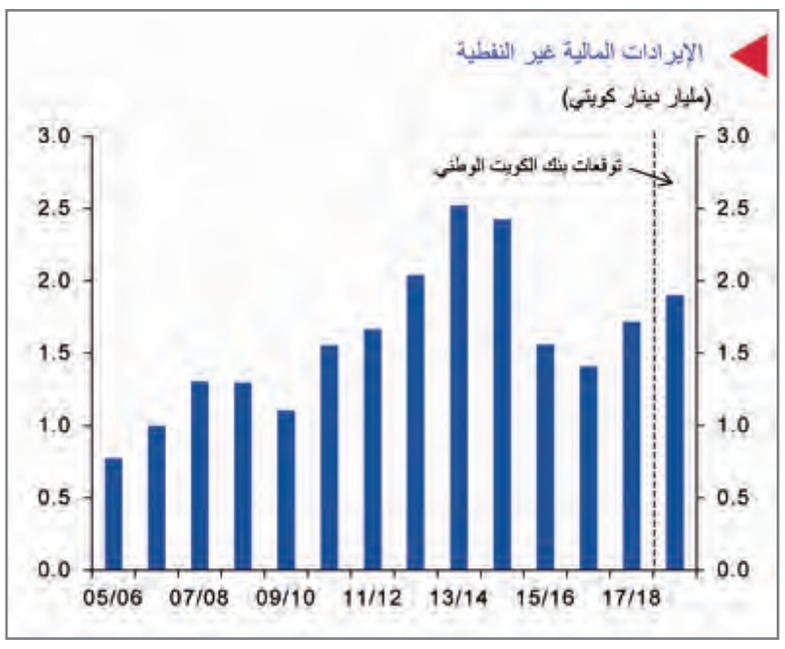

هناك حاجة ملحة لمواصلة تطبيق الإصلاحات من أجل تحسين الآفاق المستقبلية

استمرار النمو القوي للنفقات هذا العام في حين أن العائدات غير النفطية سترتفع

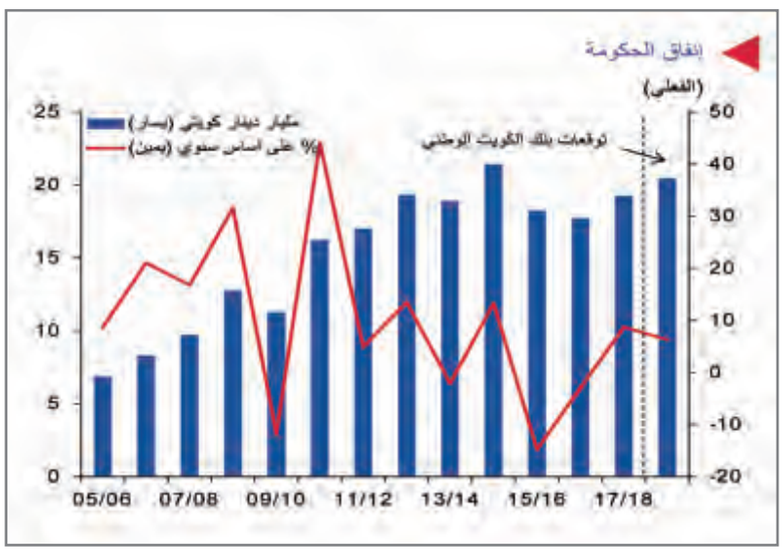

تقليص عجز الميزانية يحد من السحب من صندوق الاحتياطي العام

قال تقرير البنك الوطني الصادر أمس الاثنين أنه من المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة الأخيرة وتخطيه لمستوى 80 دولار للبرميل إلى تقليص العجز المالي للميزانية الحكومية هذا العام، بل ومن المحتمل أيضًا إمكانية تحقيق توازن مالي للمرة الأولى منذ أربع سنوات. وسيكون هذا تحولًا جذريًا في المالية العامة، حيث وصل العجز إلى 14% من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية 2016/2017. ومن المقرر أن يشهد هذا العام أيضاً زيادة ملحوظة في الإنفاق الحكومي مرة اخرى، بما يساهم في دعم النمو الاقتصادي ومواصلة التركيز على مشاريع البنية التحتية التي تمثل عنصراً هاماً في برنامج التنمية الحكومية. كما سيحد تقليص العجز من السحب من صندوق الاحتياطي العام التابع للحكومة.

مستوى العجز

بدأت السنة المالية (الممتدة من أبريل إلى مارس) باستمرار الوضع الضعيف للمالية العامة. حيث بلغ مستوى العجز 9.0% من الناتج المحلي الإجمالي (قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة) مسجلاً تحسناً بالمقارنة بنسبة 14%–13% من الناتج المحلي الإجمالي الذي سجلته الميزانية منذ عامين. وقفزت الإيرادات في السنة المالية 2017/2018 بفضل ارتفاع أسعار النفط بنسبة 22% وذلك على الرغم من انخفاض إنتاج النفط بسبب سياسة تخفيض الانتاج التي طبقتها الأوبك (ربما قابلها جزئياً زيادة إنتاج الغاز). كما ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 22% إلى 1.7 مليار دينار كويتي، أو 11% من إجمالي الإيرادات بفضل الزيادة الكبيرة في الإيرادات المتنوعة.

في ذات الوقت، ارتفعت النفقات الحكومية للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات، بنمو بلغت نسبته 8.7% بعد أن شهد انخفاضاً تراكمياً بنسبة 17% في السنتين الماليتين 2015/2016 و2016/2017 على خلفية انهيار أسعار النفط في منتصف العام 2014. وكان ارتفاع النفقات مدفوعاً بثلاثة عوامل رئيسية، أولاً: كانت هناك زيادة بنسبة 23% في الإنفاق على السلع والخدمات المرتبطة بزيادة تكاليف الوقود بسبب ارتفاع أسعار النفط – وهو تحويل داخلي ما بين الإدارات الحكومية المختلفة إلى حد كبير. ثانيا: ارتفعت الأجور والرواتب بنسبة 6% بما يمثل حوالي ربع الزيادة في النفقات الاجمالية. وأخيرا: كان هناك زيادة بنسبة 13% في النفقات الرأسمالية المتعلقة بالبناء التشييد، حيث مضت الحكومة قدما في تنفيذ مشاريع البنية التحتية. وارتفعت نسبة النفقات الرأسمالية الفعلية مقابل توقعات الميزانية إلى 87% مقابل 80% في السنة السابقة وهو أعلى من معدل المتوسط التاريخي البالغ 74%.

وبعد استقطاع نسبة 10% من اجمالي الإيرادات العامة لمخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وصلت نسبة العجز إلى 13.4% من الناتج المحلي الإجمالي أو 4.8 مليار دينار كويتي. وقد تم سد حوالي 0.7 مليار دينار تقريباً من العجز عن طريق أصدار سندات بالدينار الكويتي، في حين قامت الحكومة بسد مبلغ العجز المتبقي من صندوق الاحتياطي العام والذي بلغت قيمة أصوله 26.4 مليار دينار كويتي بنهاية العام وفقاً لتصريحاترسمية.

تسجيل النفقات

سيعمل ارتفاع أسعار النفط على تحسين الوضع المالي هذا العام. فمن المتوقع أن يصل متوسط سعر مزيج خام برنت إلى 74 دولار للبرميل في السنة المالية 2018/2019 (70 دولار للبرميل لخام التصدير الكويتي) بنمو تصل نسبته إلى 29% مقارنة بمتوسطات العام الماضي، وذلك بدعم من عدد من العوامل من ضمنها قوة الطلب العالمي، وتأثير العقوبات الإيرانية، وانخفاض الإنتاج النفطي لفنزويلا، مصحوباً بالعرض المحدود نسبيا لمنتجي الأوبك الآخرين. حيث تساهم زيادة عائدات النفط في إتاحة فرصة اكبر للحكومة لرفع مستوى النفقات مرة أخرى، بينما تتيح في ذات الوقت إمكانية تقليص مستوى العجز وربما الوصول إلى التوازن المالي.

بالنسبة للسنة المالية 2018/2019، من المتوقع أن ترتفع إيرادات الموازنة بنسبة 25% إلى 20 مليار دينار، بدعم من ارتفاع أسعار النفط الخام، وإن كان ذلك في إطار زيادة إنتاج النفط الكويتي بنسبة 4% تقريبًا إلى 2.8 مليون برميل يومياً وفقاً لسياسة الأوبك المتبعة لخفض الإنتاج منذ يونيو. ومن جهة أخرى، من المتوقع أن ترتفع الإيرادات غير النفطية بنسبة 11% فيما يعد أعلى مستوياتها منذ أربع أعوام لتبلغ 1.9 مليار دينار كويتي بدعم من استئناف المدفوعات التحويلية للجنة الامم المتحدة للتعويضات من الحكومة العراقية منذ شهر أبريل. حيث تم تعليق هذه المدفوعات – التي تعتمد على أسعار النفط – منذ العام 2014، إلا انها من المقرر أن تعزز الإيرادات غير النفطية خلال السنوات القليلة المقبلة، حيث بلغ المبلغ المتبقي حوالي 5 مليار دولار تقريباً في بداية العام الحالي.

وفيما يتعلق بالنفقات، شددت الموازنة الحكومية على الحاجة إلى تقليل الإسراف ورفع مستويات الكفاءة ومواصلة الاستثمار في البنية التحتية. ومن المتوقع أن ترتفع النفقات بنسبة 6% إلى 20.5 مليار دينار كويتي. ويعد هذا المبلغ أقل بحوالي مليار دينار كويتي عن القيمة المرصودة في الميزانية المعتمدة، لكنه مع ذلك يعكس نسبة 95% من الإنفاق الفعلي من الميزانية، وهي نسبة أعلى من المتوسط المسجل خلال العقد الماضي. وضمن هذا المبلغ الإجمالي، نتوقع نمواً قوياً مرة أخرى في الإنفاق الرأسمالي بنسبة 10% (مقارنة بالأرقام التقديرية في الميزانية)، في حين يرتفع الإنفاق الحالي بنسبة أقل من 6%، أي أقل من نسبة 8% المسجلة في العام الماضي، حيث تسعى الحكومة للحد من النمو في المناطق الأقل إنتاجية. ومع ذلك، سيكون هناك المزيد من الضغوط لرفع الإنفاق على السلع والخدمات، نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

الوضع المالي

وتتمثل النتيجة الصافية لتلك التوقعات في تقلص مستوى العجز إلى 0.5 مليار دينار فقط أو 1% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، مع افتراض تراجع أسعار النفط في الأشهر القليلة الأخيرة من العام. أما إذا لم تتراجع أسعار النفط، فيمكن محو العجز بالكامل، حيث أنه عند المستويات الحالية لإنتاج النفط، تمثل كل زيادة في أسعار النفط بواقع 1 دولار للبرميل إيرادات نفطية إضافية بحوالي 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، وبالتالي يتطلب تحقيق التوازن ارتفاعاً هامشياً فقط لأسعار النفط. كما تجدر الإشارة أيضًا إلى أن هذا الرقم لا يستوفي القوة الحقيقية للمركز المالي للحكومة بمفهومه الأوسع، حيث أنه يستثني الايرادات الاستثمارية للأصول الخارجية للهيئة العامة للاستثمار. ووفقاً لتقديراتنا فإن هذه القيمة تساوي الآن 11–12% من الناتج المحلي الإجمالي، لذلك إذا قمنا بإضافتها من حيث المبدأ سيتحول التوازن المالي إلى فائض كبير.

وعلى الرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على الوضع المالي في الوقت الحاضر، إلا أن الحكومة تدرك أهمية السعي لتطبيق الإصلاحات لترسيخ الوضع المالي على أسس مستدامة على المدى الطويل. في المقابل، إذا تراجعت أسعار النفط، التي كان ارتفاعها سبباً في تقليص مستويات العجز، فقد يؤدي ذلك إلى تغطية العجز من صندوق الاحتياطي العام، الذي حذر وزير المالية مؤخراً بأن سيولة الصندوق في طريقها للنفاد، ما لم يقم مجلس الأمة بتمرير قانون الدين العام الجديد في دورة انعقاده المقبلة، وذلك لأنه بعد انقضاء القانون السابق في العام الماضي، لم يعد باستطاعة الحكومة إصدار أي أدوات دين جديدة. وحتى لو تم تمرير القانون الجديد، فإن تكلفة الاقتراض ستكون أعلى بسبب ارتفاع أسعار الفائدة العالمية.

وعلى الرغم من تنفيذ العديد من الإصلاحات خلال السنوات القليلة الماضية بما في ذلك تخفيضات دعم الوقود في 2016 والكهرباء في عام 2017، وتشديد مراقبة النفقات بصفة عامة وزيادة التركيز على النفقات الرأسمالية، وكذلك تحسين معايير الشفافية، إلا أن هناك حاجة للمزيد من الإصلاحات التي قد يكون من الصعب تحقيقها. حيث اضطرت الحكومة بالفعل إلى تأجيل ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية بسبب المعارضة، التي من المرجح أن تستمر بمجرد أن تبدأ دورة انعقاد مجلس الامة الجديدة في أواخر أكتوبر الجاري. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب الضغوط الديموغرافية والحاجة إلى رفع استثمارات البنية التحتية، تتزايد الضغوط على النفقات الحكومية. وعلى الرغم من ذلك، (كما يشير الرسم البياني رقم 4)، نتوقع أن يصل سعر التعادل النفطي في الموازنة قريباً إلى 72 دولار للبرميل وهو أعلى قليلاً من العام الماضي، إلا أنه لايزال يعد ثاني أعلى مستوى له في العصر الحديث، حيث تم تجاوز هذا المستوى مرة واحدة فقط في السنة المالية 2008/2009 عندما تم تعزيز النفقات مؤقتًا من خلال تحويلات استثنائية لصندوق التأمينات الاجتماعية.

بحضور عدد كبير من الجماهير والمشاركين الرياضيين

Ooredoo تختتم فعاليات Flying Start Triathlon الرياضية بنجاح

مجبل الأيوب يكرم المشاركين بعد إنتهاء الترياثلون

ختمت شركة Ooredoo فعاليات ومسابقات الترياثلون الرياضية مع شريكها الاستراتيجي Flying Start Triathlon تماشيا مع استراتيجية الشركة في تمكين الشباب وتشجيعهم على ممارسة الرياضة. تعتبر رياضة الترياثلون من أكبر المسابقات في الشرق الأوسط وهدفها اليوم خلق ثقافة جديدة لرياضة الترياثلون بالنسبة للأخلاقيات بين المتسابقين والانضباط والروح الرياضية. ويأتي هذا الحدث على مستوى دول الخليج وأغلب دول العالم. وقد تم طرح فئتين جديدة وهم فئة الاطفال وفئة المبتدئين بهدف اعطاء الفرصة لمشاركة أكبر. تم تكريم المشاركين والرابحين خلال الحفل الختامي الذي اقيم بعد إنتهاء الترياثلون وتوزيع جوائز قيمة لهم، وتم تكريم مدير أول إدارة الاتصال المؤسسي لدى Ooredoo الكويت مجبل الأيوب، لشراكة الشركة الاستراتيجية مع Flying Start Triathlon والتزامها بتقديم الدعم للشباب في مختلف مجالاتهم.

وتعليقاً على شراكة Ooredoo الاستراتيجية مع Flying Start Triathlon ، أكد الأيوب أن هذا التعاون يأتي ليؤكد توافق الرؤى بين الجهتين، حيث يمثل تمكين الشباب لتحقيق تطلعاتهم أحد الركائز الأساسية في سياسة الشركة للمسؤولية الاجتماعية. كما أكد الأيوب على التزام الشركة تحديداً بدعم الرياضيين الشباب، وأضاف قائلاً: "شركاتنا في هذا الحدث المميز نابعة من إيماننا العميق بأهمية تشجيع الشباب على استثمار وقتهم لتنمية مهاراتهم واهتماماتهم، ويسعدنا أن نتفاعل معهم خلال هذه المسابقة الرياضية المميزة التي نجحت باستقطاب جماهير غفيرة خلال السنوات الماضية. كما نفخر بسجلنا الحافل بدعم نخبة من الرياضيين، من ضمنهم عدد من نجوم هذه الرياضة المميزة مثل البطلة الرياضية نجلا الجريوي التي مثلت الكويت في الآسياد هذا العام، بالإضافة إلى البطل عبدالعزيز الراشد الذين حقق العديد من النجاحات ليس فقط على مستوى الكويت والمنطقة بل على مستوى العالم."

إنطلقت الفعاليات في الجزيرة الخضراء بحفلة الباستا اللتي شارك فيها العديد من المطاعم الشهيرة لتوفير المشاركين بوجبات شهية بغاية تنشيط الرياضيين بالكاربوهايدرات والتي تمكن الرياضيين من مزاولة المسابقات بأفضل مستوى بدني. أول فعالية رياضية كانت مستدفة فئة صغار السن من 4 سنوات الى 12 سنة، حيث شاركوا في أكبر حدث رياضي في سباق الأطفال الاول من نوع للدولثلن في الكويت بمنافسة آمنه وممتعه مكونه من سباق جري ودراجتت هوائية. القسم الثاني من Flying Start Triathlon هو الترياثلون الرئيسي للفئة العمرية 18 سنة وما فوق الذي تضمن العديد من الانشطة منها سباق السباحة وسباق الدراجات وسباق الركض الجاري في الجزيرة الخضراء.

حققت نسب نمو تاريخية في مؤشراتها المالية الرئيسية عن فترة الربع الثالث

بدر الخرافي : «زين السعودية» ترفع أرباحها الصافية إلى 48 مليون ريال

بدر الخرافي

أعلنت مجموعة زين أن شركة زين السعودية سجلت أفضل نتائج فصلية لها على الإطلاق منذ تاريخ التأسيس، حيث حققت مؤشراتها المالية الرئيسية مستويات نمو قياسية عن فترة الربع الثالث من السنة المالية الحالية.

وأعلنت المجموعة في بيان صحافي أن شركة زين السعودية رفعت من حجم إيراداتها بنسبة 6% عن هذه الفترة، حيث بلغت 1,952 مليون ريال سعودي، وذلك مقارنة بفترة الربع السابق من العام الحالي، كما فاقت إيرادات الربع الثالث مستوى إيرادات الفترة المشابهة من العام 2017 بنسبة 8%، لتحقق الشركة بذلك إيرادات فصلية هي الأعلى في تاريخ نتائجها المالية.

وكشفت المجموعة أن أرباح زين السعودية ما قبل الأعباء التمويلية والضرائب والاستهلاك والإطفاء سجلت نسب نمو فصلية غير مسبوقة، حيث بلغت نسبة التحسن 15% مقارنة بالربع المماثل من العام 2017، لتصل إلى نحو 728 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 631 مليون ريال، وهو ما انعكس بالإيجاب على هامش الربح ما قبل الأعباء التمويلية والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA Margin) حيث بلغ 37% مقارنة مع 35% عن الربع الثالث من العام 2017م، والذي يبرز بدوره التحسن الواضح و الجهود الإيجابية للإدارة في هيكلة التكاليف.

وأفادت المجموعة أن أرباح زين السعودية الصافية لفترة الربع الثالث قفزت لتصل إلى نحو 48 مليون ريال سعودي، مقارنة مع 3 ملايين ريال سعودي عن نفس الفترة من العام 2017، و هي الأعلى على الإطلاق في تاريخ نتائجها الفصلية، مبينة أن هذه النتائج القياسية تبرز نجاح الخطط التحولية لعملياتها التشغيلية والتجارية، التي شرعت في تطبيقها الإدارة التنفيذية.

وأوضحت المجموعة أن تأثير انخفاض إيرادات الربط البيني بسبب انخفاض أسعار الإنهاء للمكالمات أثر على عائدات الشركة بمقدار 35 مليون ريال سعودي، مبينة أنه بأخذ ذلك في الاعتبار فإن الإيرادات الفصلية كانت ارتفعت بنسبة 10% مقارنة بفترة الربع الثالث من العام الماضي، كما أن الإيرادت تأثرت سلبيا بسبب رفع الحظر على خدمات الـ OTT، وما ارتبط بها من تأثير المكالمات الدولية عبر الإنترنت.

الجدير بالذكر أن النتائج المالية التي حققتها شركة زين السعودية عن فترة الربع الثالث ستنعكس على المؤشرات المالية لمجموعة زين، فوفقا لإفصاحات المجموعة الخاصة بشركة زين السعودية، التي أعلنت فيها المجموعة بأنه سوف يتم التعامل مع شركة زين السعودية كشركة تابعة لمجموعة زين ابتداءً من فترة الربع الثالث للعام 2018، فإن هذه النتائج سيتم تجميعها مع نتائج مجموعة زين، وهو ما سيشكل أهمية جوهرية على النتائج المالية المجمعة.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في مجموعة زين ونائب رئيس مجلس إدارة شركة زين السعودية بدر ناصر الخرافي في تعليقه على هذه النتائج "تبرز النتائج المالية الفصلية القياسية التي حققتها الشركة الالتزام الجاد بتنفيذ استراتيجية التحول، والتي بدأت تحقق من خلالها الشركة نجاحا كبيرا على كافة مستويات عملياتها التشغيلية والتجارية".

وأضاف الخرافي قائلا " لقد دفعت المبادرات التي تقوم بها الشركة خلال هذه الفترة إلى إثراء محفظة خدماتها، والاستفادة من النمو الكبير في خدمات البيانات، كما أن التركيز المستمر على تطوير كفاءة التشغيل، والإدارة الفاعلة للتكاليف التشغيلية، وابتكار سلسلة من المبادرات التشجيعية للعملاء، كان له بالغ الأثر في هذا التحسن الواضح على مستوى كافة المؤشرات المالية ".

وأشار الخرافي إلى أن الشركة مستمرة في تنفيذ مشاريعها الاستثمارية في شبكة الجيل الرابع، واستكشاف فرص النمو التي يقدمها قطاع المشاريع والأعمال، مستفيدة في ذلك من قدراتها في توفير خدمات النطاق العريض عالية السرعة، واستخدام أحدث تقنيات الألياف البصرية ".

وبين الخرافي قائلاً " تبرز النجاحات التي تحققها الاستراتيجية التشغيلية للشركة أنها تتجه لتحقيق المزيد من الاستدامة المالية، حيث تكتسب خطط التحول والنمو المستقبلي المزيد من الثقة لدى المؤسسات المصرفية الإسلامية والتقليدية الدولية، وما يبرهن على ذلك قيام الشركة مؤخرا بسداد مبالغ مالية مستحقة في وقت مبكر بقيمة 600 مليون ريال سعودي".